

محاضرة متميزة للدكتور محمود محي الدين عبر الإنترنت:

## "الاستعداد للواقع الجديد"

بيان صحفي

القاهرة في 4 أبريل ٢٠٢٠

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مساء اليوم السبت، محاضرة متميزة عبر الإنترنت لأول مرة، للدكتور محمود محي الدين الخبير الاقتصادي المصري، بعنوان: "الاستعداد للواقع الجديد"، تحدث خلالها عن رؤيته لتغيرات الاقتصاد والنظام العالمي في عالم ما بعد كورونا، بحضور عدد كبير من الخبراء والمتخصصين ورجال الاقتصاد والإعلام.

وقال محي الدين، إن هناك عالم جديد يتجه نحو الشرق، وذلك حتى من قبل الأزمة الحالية، وازداد هذا الاتجاه بعد الأزمة، والشرق هنا لا يعني فقط الصين، وهو توجه يقلق الغرب، كما سيكون هناك اختلاف تام في شكل العولمة، حيث سيشهد العالم فك الارتباط بشكل أكبر، والبدء في توطين الصناعات داخل الدول، كما أن الشكل الجديد للعالم سيخلو من المسميات التقليدية لدول العالم الأول والثاني والثالث.

ويرى محي الدين أننا نمر الآن بمرحلة فراغ عالمي، لا يقاد من أي جهة، ولا يمكن لأي دولة أو مجموعة دول السيطرة، ويشهد النظام العالمي حالياً مجموعة كبيرة من الأزمات والمشكلات، أولها الأزمة الصحية، وأزمة ركود الاقتصاد العالمي، وأزمة الديون، والأزمة المالية، ومشكلات تتعلق بأسواق السلع الغذائية والنفط، وهي الأسواق التي تعاني بشدة الآن.

وأكد محي الدين أن دول العالم لم تستفد من أزمات الجوائح الصحية السابقة مثل أنفلوانزا H1N1 ، رغم وجود توصيات دولية بالاهتمام بالرعاية الصحية، لافتا إلى أن الدراسات الخاصة بتقييم المخاطر خاصة التي تصدرها شركات التأمين العالمية وضعت أخطار الأمراض والأوبئة في مرتبة متأخرة بين الثامنة والعاشرة، وهو ما يشير إلى تغييره بالكامل خلال المرحلة المقبلة.

ولفت محي الدين إلى أن الاقتصاد العالمي دخل بالفعل مرحلة الركود، طبقا لإعلان صندوق النقد الأسبوع الماضي، فبعد أن كانت التقديرات تشير إلى تحقيق نمو للاقتصاد العالمي نسبته ٢,٦% ، سيتحول النمو إلى -١,٥%، وأشار إلى أن الأسواق الناشئة متوقع أن تحقق نموا إيجابيا نسبته ١%، ولكن قياسا إلى متوسطات الدخل المنخفضة مع النمو السكاني المرتفع في هذه الدول، فإن هذه النسبة تعدا نموا "سيئا للغاية"، ومن المتوقع أن تحقق الصين معدل نمو يتراوح بين ١ - ٣,٣% وهو أمر غير مسبوق على الإطلاق على مدار تاريخ وجودها، وهو ما يشير إلى أننا في مشكلة كبيرة بالفعل.

وطبقا لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يخسر سوق العمل ما بين ٥ - ٢٥ مليون عامل حول العالم، وأوضح محي الدين أن هذه التوقعات كانت مقدرة قبل الإعلان رسميا عن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، وهو ما يعني أن هذه الأرقام مرشحة للتزايد.

وتحدث محي الدين عن وجود حجم ضخم من العمالة غير الرسمية في مصر، وطالب بوجود نظام لدعم البطالة، وهو نظام الدخل الأساسي الشامل الذي تطبقه عدد من دول العالم حيث يحصل الشخص بمجرد خروجه من التعليم على دخل أساسي أيا كانت قيمته، لحين حصوله على فرصه عمل.

ولا يرى محي الدين ما وصفه بـ"الوضع التعيس" للنمو الاقتصادي عالميا مستغربا، لأنه لم يكن جيدا قبل الأزمة بسبب تراجع حركة التجارة خاصة مع الحرب التجارية العالمية التي أثرت سلبا بشكل كبير، ومعدل النمو العالمي كان أقل من المستهدف، وهو ما يعني أن الوضع الاقتصادي العالمي كان في منتهى الهشاشة - على حد تعبيره - وانتظر صدمة تدفعه نحو الركود.

وعلق محى الدين على أزمة أسواق المال، مؤكدا أنها ليست أزمة تمويل، ولكنها أزمة سببها صدمة عرض وطلب نتيجة أزمة صحية بالأساس، لافتا إلى أنها تعطى مؤشرات للتعافى من عدمه، وهو ما ظهر عندما أقرت الدول حزم تحفيزية لتنشيط اقتصاداتها وعلى رأسها الولايات المتحدة التي أقرت حزمة ضخمة قيمتها ٢,٥ تريليون دولار، مؤكدا أنه إذا لم يكن الاقتصاد الحقيقى سليم، فسيحدث خروج من أسواق المال.

وتطرق محى الدين للحديث عن هبوط أسواق النفط، والتي ترتبط بجانب العرض واستشراف ما سيحدث وبالتالي جانب الطلب، مطالبا مصر بالتفكير في عقود شراء طويلة الأجل للنفط، مشيرا إلى أن مصر يمكن أن تستفيد من انخفاض أسعار النفط العالمية باعتبارها مستوردا، حيث تتراجع أسعار البنزين وتستفيد القطاعات الإنتاجية، ولكن على الجانب الآخر ستتضرر نتيجة تأثر تحويلات العاملين بالخارج وتراجع الصادرات إلى المنطقة.

وعن أزمة الديون، يشير محى الدين إلى أنها ليست جديدة وقد كانت بالفعل في طى التكوين، حيث وصلنا لأرقام غير مسبوقه في حجم خدمة الدين ونسبة الدين إلى الدخل القومى، مؤكدا على وجود مشكلة إدارة دين على المستوى العالمى من قبل الأزمة الحالية.

ويخشى محى الدين من دخول العالم في أزمة جديدة هي أزمة الغذاء، لافتا إلى أن الأزمة الحالية تختلف كثيرا عن الأزمات السابقة في ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، فنحن الآن نعانى من مشكلة عرض نتيجة انتشار فيروس كورونا، وهو ما يتطلب وجود ما أطلق عليه "قنوات خضراء" تسمح بانتقال البضاعة وعمل الاقتصاد في الوقت الذى يجب أن نلتزم فيه بالتباعد.

وحذر محى الدين من قيام الدول بغلق صادراتها، واصفا إياه بأخطر ما يمكن فعله، لأنه قليل من الدول يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتى، وهو ما يتطلب تنسيقا عالميا حتى لا تحدث أزمة كبيرة جدا.

وعلق محى الدين عن توقعات النمو الاقتصادى في مصر، مؤكدا أنه لا يجب العمل على افتراضات غير واقعية لمعدل النمو، حيث يجب أن تنخفض إلى النصف على الأقل، بما يعنى أنه إذا كانت التقديرات الأولى

لنمو ٥% فيجب أن تكون التقديرات بعد الأزمة ٢,٥%، لافتا إلى أن هذا الأمر كان سابقا على إعلان مرحلة الركود في الاقتصاد العالمى.

وشدد على أهمية التركيز بشكل جدى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الاهتمام بالرعاية الصحية، والتعليم، ومكافحة الفقر، وهى أكثر الدروس المستفادة من الأزمة، مطالبا الحكومة المصرية بوضع أولوية للتأمين الصحى الشامل وتطبيقه في جميع المحافظات وليس على سبيل التجريب.

وقال أن دعم القطاع الصحى في مصر لا يجب أن يقل عن ١,٥% من الدخل القومى، وهو ما يعنى حاجتنا لنحو ٥٠ – ٧٠ مليار جنيه إضافية للإنفاق على القطاع، داعيا لمراجعة أولويات الموازنة العامة، حيث يجب إيجاد منظومة جديدة تماما للإنفاق العام بأولويات جديدة تأخذ فيها الدولة دورا أكبر في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتوطين الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية دون ان تترحم القطاع الخاص والقطاع العائلى.

وأكد أن قطاع التعليم سيشهد تغييرات جوهرية نتيجة الأزمة، حيث سيكون التوجه نحو التعليم عن بعد باستخدام التكنولوجيا الحديثة، لافتا إلى أن موضوع التابلت في مصر جاء "ضربة حظ" في مواجهة الأزمة، لأنه يوفر الأجهزة المطلوبة لهذا النوع الجديد من التعليم.

ووصف الأزمة بأنها صحية اجتماعية اقتصادية، لن يستفيد منها أحد، فالجميع متضرر، ولكن هناك فرص أمام مصر تتمثل في الاستثمار في الصحة والتعليم وجعلهم أولوية، والاهتمام بالاستثمار في البنية التحتية والمواصلات العامة، والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعى وتوطين هذه الصناعة، ودعا إلى ربط كافة الوحدات الصحية في جميع القرى بالتكنولوجيا وتعيين أطباء أكفاء، وتوطين التنمية لا مركزيا، فما يميز دولة عن أخرى هو أن يكون في كل قرية أو مدينة صغيرة قدرات تلبى الحد الأدنى من الأمور الحياتية.

وتطرق محى الدين للحديث عن الحزم التحفيزية التي خصصتها دول العالم لمواجهة الأزمة والتي تقدر بنحو ٥ تريليون دولار، لافتا إلى أن العالم في حاجة إلى نحو ٢,٥ تريليون دولار إضافية، وهو ما سيسبب زيادة

في عجز الموازنات العامة وزيادة في الديون، وهو ما دعا صندوق النقد والبنك الدوليين للحديث عن تأجيل سداد الديون من أجل مساعدة الدول على مواجهة الأزمة.

وعن حزمة الـ ١٠٠ مليار جنيه التي خصصتها مصر لمواجهة الأزمة، يتوقع أنه سيكون هناك احتياج لمبالغ إضافية، ويجب أن تكون الحكومة مستعدة لذلك، وهذا يعني أن عجز الموازنة سيزيد، ويمكن الاستفادة من تراجع سعر الفائدة في تخفيض تكلفة التمويل، ولكن هذا يتطلب إدارة جيدة ومتكاملة لعدة سنوات قادمة، كما يمكن أيضا لمصر تعميق التصنيع المحلي في عدد قطاعات لأننا دولة تستورد ٧٠% من احتياجاتها من الخارج.

وشدد محي الدين على أهمية زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتوسيع شبكة التأمينات الاجتماعية والصحية في القطاعين العام والخاص.

واختتم حديثه بأن هذه الزمة كاشفة للقدرات الإيجابية والسلبية، وتنشئ وضعا عالميا جديدا، ومن أهم دروسها أن الدول عليها أن تأخذ قضية تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر جدية فيما بعد.

وقال: "أنا أكثر تفاؤلا بما بعد الأزمة، فهناك إمكانية كبيرة لتحقيق تطور كبير في المجتمع المصري إذا ما أحسنا فهم الدروس من الأزمة، فنحن أمام واقع جديد وعالم مختلف."